

جامعة الدفاع للدراسات العسكرية
العليا - كلية الدفاع الوطني
Adelalbdewy@gmail.com

جامعة الدفاع للدراسات العسكرية
العليا - كلية الدفاع الوطني
imadaliabd@gmail.com

استراتيجية الأمن الداخلي ودورها في بناء السلم في العراق بعد عام 2014م

The internal Security Strategy and its role in building peace in Iraq after 2014

عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي
Abdul Hamze Thgeel Al-Badawi

عماد علي عبد فارس
Emad Ali Abed Fares

الملخص

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على دور استراتيجية الأمن الداخلي في بناء السلم بعد عام 2014. منذ ان وطئت قدم الإنسان هذه الأرض شغلت تفكيره قضيتان أساسيتان، القضية الأولى هي كيفية توفير ملاذ آمن يحميه من مخاطر الطبيعة والحيوانات المفترسة؟ والقضية الأخرى كيف يؤمن قوته اليومي كي يستمر في الحياة، لذلك برزت حاجة الدول إلى التخطيط الأمني الاستراتيجي لصياغة استراتيجيات قومية، ترسم بدقة السياسات الخارجية للدولة وتصون ضمن الموارد المتاحة لها أمنها القومي، ويجعل من الضروري على الدول وضع استراتيجياتها الأمنية، الأمر الذي أصبح مصدر قلق كبير للدول في النظام الدولي للقرن (21)، تتطلب هذه الحاجة تصميم ورسم وتطوير استراتيجيات على المستوى الوطني المصحوبة بالأهداف التي إذا ما تحققت يمكن على أساسها تأمين المتطلبات اللازمة للأمن.

وأن أهمية الاستراتيجية الأمنية ودورها في بناء السلم لها اثر واضح في قضية السعي الى تحقيق المصالح الأمنية العليا للدولة، وتكمن أهمية البحث في ابراز دور التخطيط الاستراتيجي في بناء السلم، والافادة منه في تشخيص السلبات والايجابيات وكيفية معالجتها لتحقيق الاهداف وفق رؤية علمية مدروسة، ليضمن استمرارية الدولة في المنافسة والبقاء.

أصبحت الدول المتقدمة تعتمد في تحقيق أهدافها القومية على ما يسمى برعاية عملية اتخاذ القرار، ممثلة بالتفكير الاستراتيجي والتخطيط والسياسة الخارجية والأمن القومي/الوطني، فالتفكير الاستراتيجي هو القاعدة الفكرية التي تنطلق منها كل الخطط الاستراتيجية كلها لتبحث عن تحقيق أهداف في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي.

ان تحديد الأهداف والمصالح الأمنية العليا للدولة العراقية بشكل واضح في إطار استراتيجية وطنية عليا، وإبلاء التخطيط الإستراتيجي الأمني أهمية قصوى، للوقوف على نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة لتوظيفها في خدمة المصالح العليا للدولة العراقية.

Abstract

This research attempts to shed light on the role of the internal security strategy in building peace after 2014. Since man set foot on this land, two main issues have preoccupied his thinking, the first issue is how to provide a safe haven that protects him from the dangers of nature and predators? The second issue is how to secure his daily strength in order to continue living. Therefore, states need strategic security planning to formulate national strategies that accurately outline the state's foreign policies and safeguard, within the resources available to them, their national security. And it made it necessary for countries to develop their security strategies, which has become a major concern for countries in the international system of the 21st century. This need requires designing, drawing up and developing strategies at the national level accompanied by goals that, if achieved, can be secured on the basis of the necessary requirements for security.

The importance of the security strategy and its role in building peace has a clear impact on the issue of striving to achieve the higher security interests of the state, and the importance of research lies in highlighting the role of strategic planning in building peace, and benefiting from it in diagnosing the negatives and positives and how to address them to achieve the goals according to a well-studied scientific vision, to ensure the continuity of the state in competition and survival.

Developed countries have become dependent in achieving their national goals on the so-called decision-making quadrilateral, represented by strategic thinking, strategic planning, foreign policy and national security.

Clearly defining the higher security goals and interests of the Iraqi state within the framework of a supreme national strategy, and giving strategic security planning the utmost importance, to identify strengths and weaknesses and identify opportunities to employ them to serve the higher interests of the Iraqi state.

المقدمة

أصبحت كلمة الاستراتيجية والتخطيط والسلم، زائراً دائماً على لسان الساسة والمفكرين والاعلام، إذ توحى هذه الظاهرة الشائعة في استعمال هذه المصطلحات عن واقع يتسلح بالعلوم المعاصرة، والسعي الى تحقيق الأهداف والمصالح في عالم معقد ومتشابك، واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أممي، بل يشمل مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وبعد الأمن حجب الزاوية في التنمية والتقدم لأي مجتمع وتكمن أهميته في ضمان رفاه المواطنين واستقرار الدولة. وبذلك توفر الاستراتيجية الأمنية رؤية شاملة للأمن الداخلي، كما توفر استعداد الدولة لمواجهة التحديات واستثمار الفرص ووسيلة لتحقيق التنمية والازدهار.

أن تصاعد هذه الأهمية للأمن الداخلي واستراتيجيات بنائه، لكن آليات النظام الدولي ظلت لمدة طويلة لا تهتم بتسوية الصراعات الداخلية لاسيما داخل الأمم المتحدة إذ كانت تهتم فقط بالأمن والسلم الدوليين وخاصة الحروب بين الدول، إذ بدأت تطوّر دراسات تسوية النزاعات الداخلية أواخر القرن العشرين، بعد أن أصبحت الصراعات إحدى أخطر التهديدات في حقبة ما بعد الحرب الباردة للأمن والسلم العالميين. إذ شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين اعدوه أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حدّ سواء. لضمان ظروف البقاء والاستمرار والازدهار للأوطان.

ونتيجة للتغيرات الجذرية التي حصلت في المعادلة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وفقدان العراق سيادته

الوطنية، وما رافقه من تدمير للبنى التحتية نتيجة العمليات العسكرية، وشاركت فيه أطراف داخلية، ودول «إقليمية، دولية»، واثرت ذلك في قدراته الاستراتيجية وسلمه الداخلي، ولاسيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) على مساحة كبيرة داخل العراق عام 2014، كان لزاما على الحكومة العراقية مكافحة هذه الظاهرة بشتى الوسائل، ومنها اعداد استراتيجيات أمنية متطورة لتحقيق الأمن والحفاظ عليه بعد النصر الكبير على التنظيمات الإرهابية، والقدرة على بناء السلم في مجتمعات ما بعد النزاع.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انه تناول دوراستراتيجية الأمن الداخلي وأهميتها في بناء السلم، وطبيعة الاثرالذي تركه في قضية السعي الى تحقيق الاهداف العليا للدولة.

اهداف البحث

يتوخى البحث التركيز على الأهداف الآتية:

1. التعرف على الاطار المفاهيمي للبحث.
2. إبراز دور التخطيط الاستراتيجي في بناء السلم، والافادة منه في تشخيص السلبيات والايجابيات وكيفية معالجتها لتحقيق الاهداف وفق رؤية علمية مدروسة، ليضمن استمرارية الدولة في المنافسة والبقاء.
3. التعرف على اهم الطرائق المهمة لحل النزاعات وبناء السلم.
4. التعرف على مدى معرفة واضعي السياسات العامة لدور الاستراتيجية الأمنية في بناء السلم، لعلها قضية حيوية لمؤسسات الدولة الضرورية التي لا غنى عنها في البلدان كلها.
5. يسعى البحث الى بيان مستقبل الاستقرار الأمني الداخلي في العراق وعملية إعادة بناء السلم بعد معرفة العوامل المؤثرة في ذلك وصولاً لتحديد نتيجتين هما الأولى: استمرار الوضع الحالي المتأرجح المقترن بالتلكؤ، والآخرى هي: مشهد التقدم المقترن بالنجاح.

إشكالية البحث

ما مدى علاقة استراتيجية الأمن الداخلي ودوره في بناء السلم في العراق بعد عام 2014، ومن ذلك نطرح مجموعة تساؤلات أساسية:

1. على الرغم من المخاطر التي يواجهها الأمن الداخلي العراقي لم تستطع الاستراتيجيات الوطنية الداخلية المتعافية من بناء سلمه؟
2. لماذا لم يكن بناء السلم أولوية حيوية لاستراتيجية الأمن الداخلي على الرغم من تأثيرها في المصالح والاهداف الوطنية العراقية الاخرى؟
3. هل كان هناك قصور في تحديد المصالح والاهداف والوسائل في استراتيجية الأمن الداخلي التي تؤدي الى بناء السلم في العراق؟
4. كيف نستطيع صياغة استراتيجية أمن داخلي لها القدرة على بناء السلم العراقي؟

فرضية البحث

من إشكالية البحث تبين الفرضية الآتية: «أن هناك علاقة تبادلية اعتمادية بين نجاح استراتيجية الأمن الداخلي وبناء السلم في العراق».

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التاريخي في المبحث الأول والمنهج الوصفي ومنهج تيري ل. دبيل لباقي المباحث.

الدراسات السابقة

لا يمكننا الادعاء ان هذا البحث اول من تطرق الى موضوع استراتيجية الأمن الداخلي ودورها في بناء السلم واثرها على الأمن القومي العراقي، ان المكتبة العراقية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام لا تمتلك الشئ الكثير مما يجري بحثه في هذا البحث، فموضوع الأمن قد درس او جرى البحث عنه من النواحي المتعلقة بإدارة الأمن من قبل الدولة كمؤسسات أمنية او من ناحية اساليب التعامل معها اثنا حصولها، ومع ذلك توجد بعض البحوث التي اخذت بعض الجوانب من هذا الموضوع وهي كالآتي:

1. تيري ل. دبيل، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، دارالكتاب العربي، لبنان - بيروت، 2009، ويركز هذا الكتاب على كيفية التفكير استراتيجيا بالسياسة الخارجية، ويدرس مسألة القوة والتأثير وكذلك الادوات السياسية والاعلامية والاقتصادية والعسكرية التي تكون في متناول سلطة الدولة.
2. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات - دبي، 2019، هذه الدراسة اهتمت في تطوير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، لما تمثله هذه الظاهرة الأمنية من اهمية بالنسبة لكل من الافراد والشعوب والدول على حد سواء.
3. ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام، اصدار جمعية الامل العراقية، دارالثقافة، مصر - القاهرة، ترجمة: هادي جمال، 2011، ويحاول هذا البحث توفير رؤية أكثر شمولية واستراتيجية لبناء السلم في مواجهة العنف في محاولة لتحقيق تغير بنوي طويل الأمد.

هيكلية البحث

للتحقق من الفرضية والوصول الى اهداف البحث. تم تقسيمه على مقدمة ومنهجية ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تناول الإطار النظري لاستراتيجية الأمن الداخلي وبناء السلم والعلاقة بينهما، واشتمل المبحث الثاني على تقييم وتحليل استراتيجية الأمن الداخلي وبناء السلم في العراقي، اما المبحث الثالث فتناول تخطيط استراتيجية الأمن الداخلي لبناء السلم في العراق، وختم البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

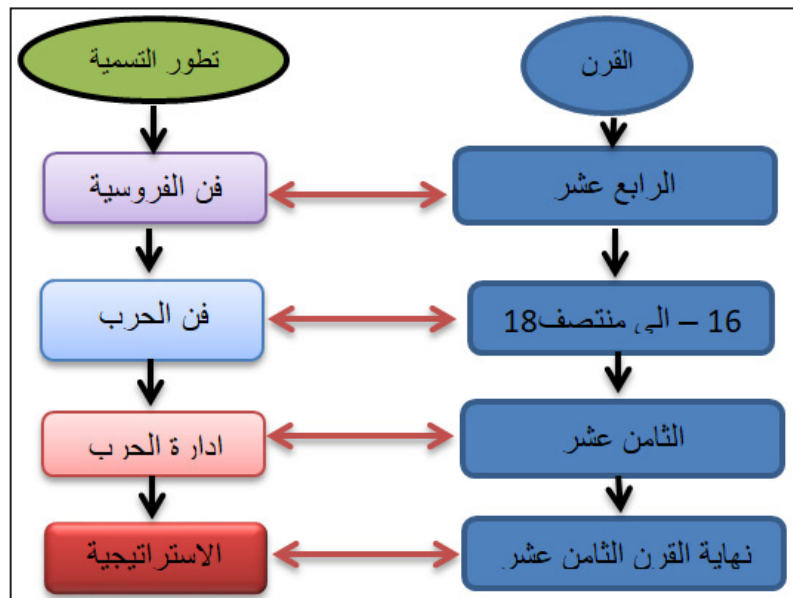
ان تمييز المفاهيم الاستراتيجية عن المفاهيم الأخرى وتحديدتها والوقوف على الفلسفة التي تحاكي التفاعلات المحركة لموضوع الأمن، قد دعتنا دراستنا الى تحديد القصد من الأطر المفاهيمية، اذ هي ركيزة اساس حتمية لتغير المدخل في موضوع أي بحث او دراسته من خلال التوسع والتعمق في البحث، ويختلف الباحثون في تحديد بعض المنطلقات الفكرية وتعريفها، لان بعض المفاهيم لا يمكن الدلالة عليها بتعريف واحد. وتناولنا: «الإطار المفاهيمي للدراسة» لنعرض من خلاله مجموعة من المفاهيم لتكون لنا أساساً مدركياً يسعفنا في تفسير ما موجود من أداء الاستراتيجية الأمنية ودورها في بناء السلم، ونحاول في هذا المبحث استكشاف المعاني للمفاهيم الرئيسة للبحث وكما يأتي:

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية والأمن:

أولاً: مفهوم الاستراتيجية:

أشار القرآن الكريم إلى موضوع التخطيط وكان ذلك واضحاً في مسيرة الأنبياء والمرسلين في تطبيق الشرع، قال تعالى (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ) (القرآن الكريم، سورة الروم، آية 54)، يقود أصل مصطلح الاستراتيجية في مختلف اللغات الإغريقية أو الأوربية أو اللاتينية، في الإغريقية ومعناها باللغة العربية «فن الجنرال» أو ساليب القائد العسكري (الكبيسي 2010: 16). وفي الألمانية نجد strategie وفي الروسية نجد strategija، ومصطلح الاستراتيجية نفسه مقسم على جزئين (نيوف 2008: 3). الأول: Stratos ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما. والآخر: Agein ونعني بها الدفع إلى الأمام، وتركيب الجزئين يعطينا مفهوماً لغوياً يتمثل في الجيش الذي يدفع به إلى الأمام. Strategia أيضاً اشتقت منها كلمة strategema ولها معنى آخر في اللاتينية إذ تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب. كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة استراتيجية إلى الكلمة اليونانية «stratégos» التي تعني الأمن العسكري، ويستعمل كلمة استراتيجية، استعمالاً واسعاً من لدن المتخصص في الشؤون السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، ولا يوجد تحديد واضح لمعناه مما أدى إلى الغموض والاضطراب لدى الباحثين والمفكرين. (فهي 2009: 11) على الرغم مما أشار إليه المفهوم من ارتباط بالجانب العسكري، غير أنه خضع للتطور، إذ استعملت كلمة الاستراتيجية في القرون الماضية، وكان يعبر عنها بمصطلحات مختلفة، وفي القرن الرابع عشر كانت تسمى بفن الفروسية، ومن القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر تسمى بفن الحرب وسميت أيضاً في القرن الثامن عشر بإدارة الحرب وفي نهاية القرن الثامن عشر سميت بالاستراتيجية (البدوي 2021: 4). الشكل رقم (1) يوضح التسميات المختلفة للاستراتيجية.

الشكل رقم (1) تطور تسمية الاستراتيجية عبر القرون



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: عادل عبد حمزة، محاضرة الاستراتيجية، كلية الدفاع الوطني-دورة (24)، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، العراق- بغداد، 2021/6/2، ص 4.

اختلفت الآراء حول تعريف الاستراتيجية عل وفق الخلفية الفكرية لأي مفكر وباحث، إذ يعرف كلاوزفيتز الاستراتيجية بأنها «فن استخدام المعارك، من أجل الوصول إلى هدف الحرب» (كلاوزفيتز 1997: 175)، وعرفها ليدل هارت «هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة»، لكن ليدل هارت عدل هذا التعريف بمجرد دراسته الحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها وعددها (هارت 1967: 397). كما عرفها تيري ل. دبيل «هي خطة لاستخدام الموارد في سبيل تحقيق الأهداف»، وعليه لا يمكن فصلها عن العلاقة فكرياً وعملاً ما بين الوسيلة والغاية، وما بين الموارد والأهداف، وما بين القوة والغاية والقدرات والنوايا في أي ميدان من ميادين النشاط الإنساني وهي حقاً كذلك (دبيل 2009: 28)، والتعريف المعاصر للاستراتيجية العسكرية هو: علم وفي تخطيط أفضل استخدام للقوات المسلحة للدولة، لتحقيق الأهداف والمصالح الاستراتيجية، أما بالردع أو بالاستخدام الفعلي للقوة المتاحة (خليل وحسين 2013: 24)، وتأسيساً على ما تقدم يمكننا تعريف الاستراتيجية بأنها علم وفي يستعمل الدولة فيما قدراتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها في السلم والحرب، وتبرهن عن رغبة الشعب في تنظيم أموره الحياتية للعيش الكريم والحياة الكريمة «أمن-رفاهية-ازدهار».

ثانياً: مفهوم الأمن؛

يعد الأمن من أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المجتمع والأفراد إلى، ويعد حاجة أساسية لا يستغني الإنسان عنها، والأمن هو طمأنينة النفس، وزوال الخوف، وذكر الأمن في آيات عدة منها قوله تعالى (الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَتَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) (القرآن الكريم، سورة قريش، آية 4) والمفهوم اللغوي للأمن الذي جاء في لسان العرب (بن منظور: 13): بمعنى أمن والأمانة. وقد أمنت فأنا وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف، جاء في الصحاح (الفارابي 1987: 2051)، الأمن في اللغة اليونانية يوجد له معنى مزدوج، الأول، الأمن والسلامة. spaiio. والآخر، اللأمن، أي ارتكاب الأخطاء في الحياة. Asphaleia (قسوم 2019: 18). وفي تقرير يعد من أهم تقارير التنمية البشرية الذي تضمن أن للأمن بعدان، وهما الأول: بعد الأمن من التهديدات البيولوجية كالجوع والعطش والمرض، أما البعد الآخر: فهو الأمن من الاضطرابات التي يكون لها تأثير سلبي لأنماط الحياة اليومية المختلفة في حياة الفرد والمجتمع (العوران 2001: 14)، ويعرف الأمن في الأصل بـ «الاطمئنان الناتج من الوثوق بالله وبالبغير. ومنه جاء الإيمان وهو التصدي والوثوق وما ينجر عنهما من راحة النفس» (البكوش 2003: 165). أما «هنري كسنجر» وعرفه بـ «الأعمال والتصرفات التي يسعى إليها الفرد والمجتمع إلى ضمان حقهما في البقاء» (حمدوش 2008: 88)، ويعد الأمن الفردي وأمن الفئات الاجتماعية، النواة التي يبني عليها الهرم الوطني، بأبعاده الداخلية والخارجية، وللأمن ثلاثة مستويات هي (المشاط 1993: 13): المستوى الأول: الأمن الذي يتعلق بالحياة اليومية للمواطن لاسيما ظاهرة الجريمة بمعناها ومفهومها التقليدي، والمستوى الثاني: هو المستوى الذي يتعلق بالاستقرار الأمني والأمن والسلم الاجتماعيين، الذي من أهم ما يهدده الحروب الأهلية والظلم أشكاله كافة، والمستوى الثالث: هو أمن الكيان الوطني وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية وضد العدوان الخارجي والتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر. نلاحظ أن هذه المستويات الثلاثة، التي تعد من عوامل وحلقات مترابطة ومتشابكة، وهي التي يجب أن تبني عليها السياسات الأمنية الداخلية والخارجية والاستراتيجية المطلوبة للأمن الداخلي الخاص بالدولة، وللأمن أقسام أهمها: الأمن العام (الشامل): وتشمل فروع وجوانب الحياة كلها مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والاعلامي والعسكري وغيرها، والأمن الخاص: يقصد به علوم الأمن. ويشمل أمن الأفراد والمعلومات والأماكن والمؤتمرات وغيرها (طرطوش 2012: 37).

1. يقسم الأمن من الناحية الجغرافية إلى (أل سمي 2007: 15):

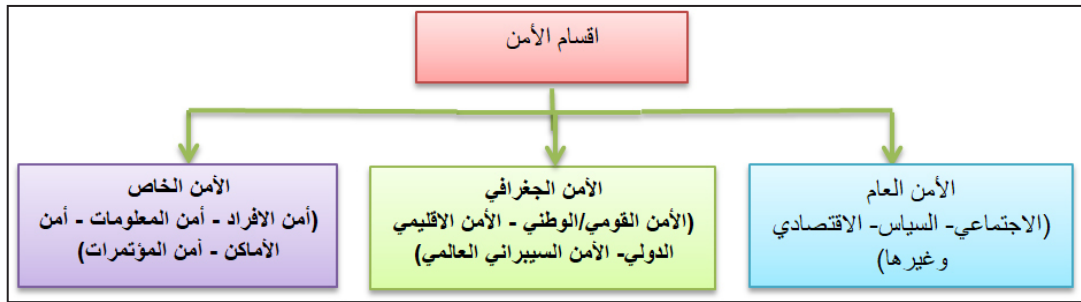
أ- الأمن الوطني/ القومي: هو الذي يعني بأمن الدولة نفسها – أفرادها ونظمها وأراضيها ومواردها وثرواتها ومعتقداتها الدينية ومصالحها الحيوية.

ب- الأمن الإقليمي: يعني مجموعة من الدول تشترك بالحوار ولها مصالح مشتركة في نطاق جغرافي لذلك فأمن هذه المنطقة الإقليمية هو الذي يسمى بالأمن الإقليمي (زهرة 1991: 32)

ج- الأمن الدولي: إن مفهوم الأمن الدولي يختص بالإجراءات التي تتخذ للحيلولة دون تغيير الواقع الدولي، أو حدوث اختلالات في النظام الدولي، غير من تقدير المصلحة العليا لدولة ما على حساب دولة أخرى، وهو الدور الذي رسم للأمم المتحدة في مهمتها الأساسية الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين (العقابي 2005: 173).

د- الأمن السيبراني: يتضمن الفضاء السيبراني مختلف قواعد واصول ضبط الاتصال وانتقال المعلومات، وتخزينها وحفظها وكذلك يتضمن أيضا أمن المواقع وأمن الأنظمة الالكترونية فضلاً عن أمن الاتصالات (عنتره ومحمد 2018: 34). الشكل رقم (2) يوضح اقسام الأمن.

الشكل رقم (2) اقسام الأمن



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: هایل عبد المولى طرطوش، الأمن الوطني وعناصر قوى الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة بلا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن - عمان، 2012، ص 72.

قسم الخبراء والباحثون الأمن على نوعين هما (الحربي 2008: 12): الأمن الخشن: يواجه التهديدات العسكرية المسلحة كلها، والأمن الناعم: يواجه التهديدات غير العسكرية التي لا يكون السلاح أداة للتهديد.

المطلب الثاني: تناول مفهوم استراتيجية الأمن الداخلي:

أولاً: استراتيجية الأمن الداخلي:

تعد الاستراتيجية مهمة لبناء قدرة ادراكية وأدائية لإدارة الأمن الداخلي ودوره في بناء السلم المجتمعي، وتعرف الاستراتيجية في ميدان العلوم الأمنية بأنها: «تصور عام أو إطار عام أو خطة بعيدة المدى تعمل على توظيف إمكانات وطاقت كافة مؤسسات الدولة والمجتمع كافة وتوجيهها لتعمل بشكل منتظم، وتكاملي وفعال لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع عبر مجموعة من الخطط الفرعية والبرامج والوسائل المختلفة التي تنسجم وطبيعة كل قطاع» (عبد الناصر 2008: 136)، والمقصود بالأمن الداخلي هو: «سيطرة الدولة واحتوائها لكافة العناصر المسببة لفقدان الأمن من مكافحة أعمال التخريب وحركات التمرد ومحاولات الانفصال والعصيان ومحاولات هدم النسيج أو البناء الداخلي للمجتمع وغيرها»، وتعني العقيدة الأمنية: مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي بمجملها تشكل نظام فكري لمسألة أمن الدولة، التي تتبناها في مواجهة مجموعة من التحديات والقضايا التي تشكل خطراً على أمنها. فالعقيدة الامنية ذو صلة باستراتيجية الأمن الوطني / القومي، اذ توجه الغرض الاعلى للدفاع والسياسات الأمنية، وتحدد المبادئ العامة والمهام الاساسية للقوات المسلحة، والمجتمعات الاستخباراتية والدبلوماسية ومن تسعى الى تحقيق الاهداف الوطنية

ولا يمكن أن تنشأ من فراغ إذ تعود جذورها بشكل حيوي إلى التاريخ والجغرافية وثقافة الدولة ومن ثم فهي مكون معقد للغاية (السعيد 2020: 227).

المطلب الثاني: بناء السلم والمفاهيم المقاربة:

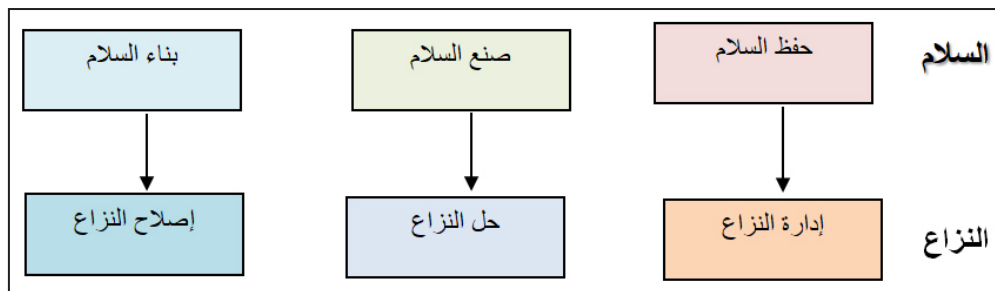
تتناول الأفكار النظرية المتعلقة ببناء السلم والمفاهيم المقاربة. وعلى اختلاف الحقب التاريخية غير أن حقيقة السلام تأثرت بتحركات وتفاعلات الأطراف المتنازعة، إذ كانت القدرات التأثيرية والإقناعية لهما الدور الواضح في بناء السلام وعن طريقين الأول: التأثير بالإقناع، والآخر: التأثير بالإكراه، وتم تقسيم المبحث على مطلبين وكما يأتي:

أولاً: مفهوم بناء السلم: إن مفهوم بناء السلم هو مجموعة من الخطط والإجراءات وتأتي ما بعد الصراع ووقف إطلاق النار، الغرض منها معالجة الأسباب الجوهرية لنشوب الصراع، بالشكل الذي يضمن عدم تجدد مرة ثانية.

ثانياً: تناول المفاهيم المقاربة لبناء السلام: بناء السلم مصطلح بدأ يجذب الاهتمام في بداية التسعينيات في دوائر المنظمات الدولية، واعتمدت الأمم المتحدة لتعريف بناء السلام على عمل الباحث يوهان غالتونغ إذ قدم يوهان ثلاثة مقاربات للسلم، وهي حفظ السلم وصنعه وبنائه (Thomas 2007: 39). يعمل يوهان على حل النزاعات خارج مستوى الدولة معتمداً على نهج من القاعدة إلى القمة على المستوى المحلي أو المجتمع، الشكل رقم (3) اختلاف بين مفاهيم السلم.

1. حفظ السلام Peacekeeping: هو «الجهود التي تتخذ في أثناء النزاع لغرض تخفيفه أو إزالة مظاهره وتثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل وإصلاح النزاع». إن الغرض من حفظ السلام ليس حل للنزاع من جذوره إنما استعادة اللاعنف (زيدان 2008: 368).
2. صنع السلام Peace Making: إن مفهوم صنع السلام، يدل على الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات أصلاً، ومن ثم فإن صنع السلام يتم في إطار العمل الجماعي، ويتطلب توافق المتنازعين. وتتمثل اليات صنع السلام في المفاوضات والوساطة، والحوار لجلب طرفي النزاع إلى مائدة المفاوضات والسلام (Dawson 2004:3).

الشكل (3) يوضح الاختلاف بين مفاهيم السلم



المصدر: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراع وفض المنازعات، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، قطر – الدوحة، 2014، ص 28.

ثالثاً: المصالحة وبناء السلم: تعد من الركائز الأساسية في بناء السلم وتأتي بعد المنازعة، والدافع والحافز والرغبة لدى صناع المصالحة، للتعبير عن الحاجة للمصالحة، وتستعمل لتحليل السلوك التصالحي ومن ثم إدراكها، ويشير الدافع إلى حالة داخلية تنتج عن حاجة ما وتعمل على توجيه السلوك نحوها، أما الحوافز فهي تلك الدوافع التي

تفعل السلوك بهدف إشباع تلك الحاجات، وغالباً ما يعد علماء النفس، الأفكار والقيم والمعتقدات، حوافز تدفع نحو التصرف وتوجيه السلوك (دافيدون 1980: 431).

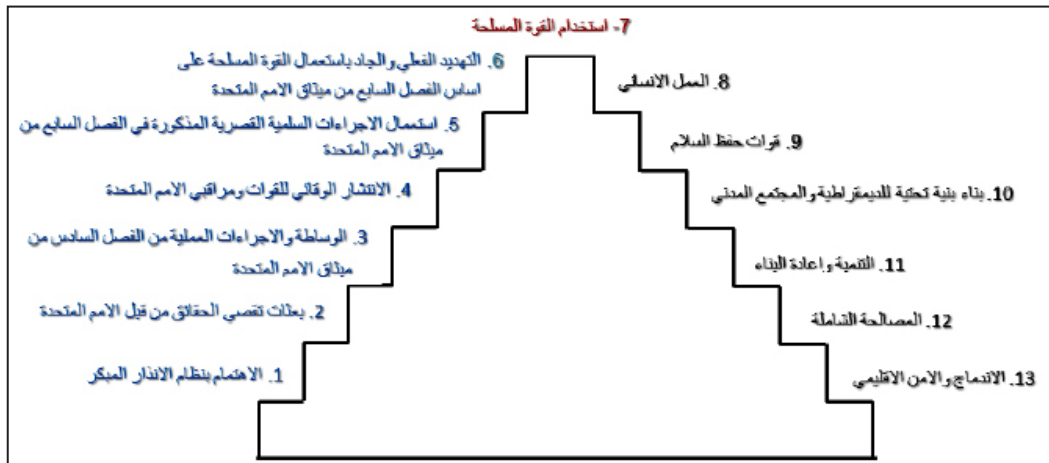
المطلب الثالث: العلاقة بين استراتيجية الأمن الداخلي وبناء السلم:

يعد الأمن الداخلي فعلاً لحفظ السلم داخل حدود الدولة ذات السيادة أو غيرها من مناطق الحكم الذاتي، ويتم ذلك عموماً من خلال الحفاظ على القانون الوطني والتصدي لمخاطر الأمن الداخلي. ويتراوح تحمل مسؤولية الأمن الداخلي بين الشرطة والقوات شبه العسكرية، وفي حالات استثنائية توكل المهمة للقوات المسلحة نفسها.

أولاً: أسس بناء السلم الاستراتيجي في العراق ومركزاته: من أهمها الأسس الفكرية ومنها «التسامح والحوار وقبول الآخر» والركائز السياسية والاجتماعية للتعايش السلمي وأهمها «فاعلية مؤسسات المجتمع المدني واعتماد التعددية الحزبية» (وطفه 2002: 35). ويرى الباحث أن القسم الأكبر لم يتحقق في العراق بسبب عدم وجود توافق سياسي بين الأحزاب.

ثانياً: نماذج لاستراتيجية أمن داخلي فاعله لبناء السلام: إن مجموعات المنع الوقائي للصراع أربع هي: المجموعة الأولى مجموعة إجراءات الأمم المتحدة والمجموعة الثانية مجموعة سلم اليسون وهي عبارة عن إجراءات يمكن الأخذ بها لمنع الوقائي وتحقيق السلام (عزيز و خليل 2020: 179). ينظر الشكل رقم (4) مجموعة سلم اليسون والثالثة مجموعة مايكل لاند والرابعة مجموعة كارنبيغي للسلام (Mellbourn 2004: 46). ويرى الباحث أن مجموعة سلم اليسون مقارنة ويمكن تطبيقها في العراق.

الشكل (4) مجموعة سلم اليسون لمنع الوقائي وتحقيق السلام



الخطوات 1 – 6: منع وقائي، الخطوة 7: استعمال قوة مسلحة، الخطوات 8 – 13: بناء السلام
المصدر: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراع وفض المنازعات إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، قطر – الدوحة، 2014، ص 266.

المبحث الثاني

تقييم وتحليل استراتيجية الامن الداخلي العراقي وبناء السلم

إن تقييم البيئة الاستراتيجية وتحليلها مهم لأنه سيبين نقاط الضعف والقوة في البيئة الداخلية للدولة، وتحديد الفرص والتهديدات ضمن البيئة الخارجية للدولة، ويلقي الضوء على كفاءة وفعالية الخطط الشاملة في تحقيق النتائج المرجوة. يمكن للمسؤولين أيضاً تقييم مدى ملاءمة الاستراتيجية الحالية في عالم اليوم الديناميكي مع الابتكارات الاجتماعية. إن تقييم الاستراتيجية المنفذة هو المرحلة الأخيرة لكن التقييم الاستراتيجي كإطار للصياغة هو المرحلة الأولى في التفكير والتخطيط الاستراتيجيين، تكمن أهمية الاستراتيجية في قدرتها على تنسيق المهمة التي يؤديها المسؤولين، والمجموعات، والإدارات، من خلال التحكم في الأداء.

والتحليل هو عملية تخطيط استراتيجية تستعمل لتقييم عمل أو مشروع أو مؤسسة ما من خلال معرفة المهارات والأنشطة وتطورتها ومواجهة المشكلات بعد القيام بسلسلة العمليات والخطوات أهمها جمع المعلومات والتنبيه بالأوضاع لتقييم الافتراضات وتحليل العوامل الداخلية والخارجية. وتأسيساً على ما تقدم، ارتأينا تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول: تقييم البيئة الاستراتيجية للأمن الداخلي العراقي في ضوء فرضيات بناء السلم:

بعد العراق من المحركين الأساس لتوجهات الدول الاستراتيجية في العالم سواء إقليمياً أم دولياً، لأسباب تتعلق بما يمتلكه من عوامل جذب مادية ومعنوية، فالدول الكبرى كانت على مرالسنين توظف إمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في سبيل استمرار التوجه نحو العراق الذي أصبح عاملاً مؤثراً في استمرار هيمنتها وتفوقها عالمياً (ياغر 2011: 56):

أولاً: البيئة الداخلية المؤثرة في استراتيجية الأمن الداخلي العراقي: هي كل اجراء او قضية داخلية تمس السياسة الخارجية وتكون ملتصقة بها، وعموماً تقع البيئة الداخلية في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرارات منهم من أجله وتشمل السياسة الداخلية «الرأي العام، الموقع الجغرافي، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع، الأحزاب، جماعة الضغط»، ويمكننا إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية (Frankal 1963: 4).

ثانياً: البيئة الخارجية المؤثرة في استراتيجية الأمن الداخلي العراقي: تتألف البيئة الخارجية للدولة من بيئتين هما (برايسون 2003: 162):

1. البيئة المحيطة/الإقليمية: يعني بها دول الجوار الملاصقة جغرافياً للدولة، ومثال ذلك كندا والمكسيك الملاصقتان للولايات المتحدة، أما البيئة الإقليمية، فنعني بها الإقليم الذي تقع فيه الدولة، فالقارة الأمريكية الشمالية والجنوبية «اللاتينية» هي البيئة الإقليمية للولايات المتحدة، على وصف مبدأ «مونرو» (اسراء وعمر 2020: 151).

2. البيئة الدولية/الخارجية: فتشمل النظام الدولي بأكمله، وتتألف البيئة الخارجية العراقية من، قوات الاحتلال الأمريكي والتغلغل الإسرائيلي في العراق ودوائر المخابرات الأجنبية المختلفة وعصابات الجريمة ومنظمات الظل العاملة على أرض العراق والقانون الدولي والضغط الأمريكي على الأمم المتحدة، والتعويضات المالية وإعادة إعمار العراق دولياً وعربياً بعد الحرب، ودور الدول العربية في العراق والثروات الطبيعية الاستراتيجية وكيفية تداولها والحفاظ عليها على وفق المنظور الوطني بما يحقق الرفاهية للشعب العراقي وحمايته من القرصنة الخارجية والموقف الدولي وعودة العراق كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة (عواد 2008: 150).

المطلب الثاني: تحليل استراتيجية الأمن الداخلي العراقية في ضوء فرضيات بناء السلم:

إن التحليل الاستراتيجي للبيئة هو مراجعة كل ما يتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية كليهما للتعرف على أهم الأهداف والفرص والتهديدات التي تواجه مصالح الدولة داخلياً وخارجياً وتستطيع الدولة التحكم في البيئة والتأثير فيها وبغيرها وقت ما تحتاجه لصياغة استراتيجيتها التي من خلالها تتمكن القيادة الاستراتيجية من تسيير دولتها بفعالية أكبر وأدق.

أولاً: المصالح الوطنية: البيئة المحلية هي مصدر القيم التي ترعى المصالح القومية، والبيئة الخارجية يمكن أيضاً أن تحمل تلك التهديدات، وهي مصدر التحديات التي تهدد هذه المصالح، والبيئة الداخلية والخارجية كليهما قد تتيحان الفرص التي تدفع بها إلى الأمام. وللتاريخ والجغرافيا دور مهم في تحديد المصالح العليا للدول وتبيان ملامحها وهما الموقع الطبيعي الذي تشكل فيه تلك المصالح، فالخزين التاريخي هو ذاكرة الأمة الذي يضم أهم الدروس وأثمنها التي خرجت بها الأمم وحصاد تجربتها الطويلة، التي لا بد أن توظف لتحديد أماكن الخطر ومواطن الفرص، وهذا كله ينعكس على وضع جدول أعمال الأمة التي تضع مصالحها العليا في أعلى ذلك الجدول، وكذلك الأمر بالنسبة للجغرافيا فحقائقها تحدد وضع الدولة وتضعها ضمن نظام إقليمي محدد وتفرض عليها جيروناً صالحين أو طالحين، مسلمين أو ظالمين، وهي التي ترسم لها مداخلها ومخارجها ومنافذها ونقاط ضعفها وأقوتها في إقليمها وموقعها (العمار 2011: 17).

ثانياً: مفهوم الفرص: هو التعرف على مزايا خاصة في البيئة الدولية أو البيئة المحلية من شأنها أن تمكن صناع السياسة من الارتقاء بمصالحهم القوية لمستويات عليا، بينما من المتوقع أن يكون للتهديدات أثرها إن لم يعمل الخبير الاستراتيجي على التصرف. ولهذا السبب توضع الفرص إلى جانب «التقييدات» وليس إلى جانب التهديدات، وفي بعض الأحيان، يذهب الاستراتيجيون بعيداً ليروا أن التهديدات نفسها قد تتيح الفرص، ومثال ذلك تشجيع الكونغرس على القيام بعمل ما، أو زيادة التأييد العام لإجراءات يعتقدون أنها ضرورية، أو إقناع الحلفاء بالانضمام إليهم. وقد قال «جون فوستر دالاس»، ذات مرة إن «الخوف يسهل مهمة الدبلوماسية». كما رأت إدارة بوش أن أحداث 11 أيلول 2001، ساعدت على تسهيل الدفاع الوطني والتعاون. وتتناوفاً في العراق بعض الفرص ومنها «الاحتجاجات والعلاقات الكردية والحرب مع داعش وتصارع النفوذ» وغيرها من الفرص التي تؤدي إلى التعايش السلمي في المجتمع العراقي (ديبل 2009: 267). ويرى الباحث أن هناك الكثير من الفرص يمكن أن يستعملها الحكومة العراقية لمواجهة التحديات ومنها التظاهرات الشبابية والافادة من قوات التحالف في تدريب قوات الامن وغيرها.

المطلب الثالث: تحديات بناء السلم في العراق حسب فروض تهديدات التحليل الاستراتيجي:

يرى بعض الاستراتيجيين العسكريين، في السياق العام لاستراتيجية الشؤون الخارجية، أنه يمكن أن تأتي التهديدات من مصادر أخرى عديدة غير القوة العسكرية المعادية. مثلاً المخدرات التي تشكل تهديداً للشباب الأمة. وأية أداة من أدوات قوة الدولة بما في ذلك الدعاية المعادية، والسياسة التجارية والمقاطعة الاقتصادية والتحكم بالموارد الطبيعية المهمة «مثل النفط والمياه» وأنواع عديدة من العمل السري، يمكن أن يستعملها حكومة ما لتهديد حكومة أخرى. ويمكننا تقسيم المطلب على:

أولاً: تحديات البيئة الداخلية لبناء السلم في استراتيجية الأمن الداخلي: عانى العراق من تحديات سياسية وأمنية واجتماعية وثقافية كبيرة بعد العام 2003، إلا أن التحدي الذي يشهده العراق اليوم لاسيما بعد أحداث سقوط الموصل واحتلال ثلث الأراضي العراقية قد فتح الباب على مصراعيه ليكشف عن أزمة حقيقية، إن أهم وأخطر هذه التحديات هي: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والصحية وغيرها (جبار 2020: 531).

ثانياً: تحديات البيئة الخارجية لبناء السلم في استراتيجية الأمن الداخلي: أن معوقات بناء السلام لا تقتصر على العوامل الداخلية فحسب وإنما هناك معوقات خارجية تزيد تعقيداً من عملية بناء السلام، هذه المحددات تكمن على المستويين الإقليمي والدولي. إذ إن العراق تعرض منذ عام 2003 إلى تغيرات دراماتيكية، أثرت في أوضاعه السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية، وصلت التوقعات في بعضها حدّ الظن بتلاشي الدولة ومؤسساتها، هذه المعضلة التي تفاقم مع الغزو الأنجلو- أمريكي، وما رافقه من تداعيات جعلت هذا البلد يدور في مشاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدته الوطنية بالتصدع والانهيار، ولعل أخطر هذه الأزمات تكريس الطائفية إلى الدرجة التي يمكننا أن نقول فيها أن العراق يمر بمرحلة فقدان الهوية القومية الجامعة لأطياف المجتمع كلّ (محمد 2020: 191).

المبحث الثالث

تخطيط استراتيجية الأمن الداخلي لبناء السلم في العراق

أضحى التخطيط الاستراتيجي الأمني مطلباً ملحا كأحد العناصر اللازمة لزيادة كفاءة الدول الأمنية ونظراً للمزايا والخصائص التي يتمتع بها التخطيط الاستراتيجي في الدول. إن الاستراتيجيات بصفة عامة تراعي النظرة الشاملة للمواقف جميعها واتجاهاتها، ومن ثم وضع ما يناسب لهذه المواقف من أهداف ووسائل فعالة لتحقيقها. كما أن الانسجام، والتكامل في النشاط الأمني مع مكونات كلها المواقف، يُعد ضرورة لتحقيق أهداف الدول الأمنية، ويهدف التخطيط الاستراتيجي الأمني إلى الاستعمال الأمثل للإمكانات وصولاً للأهداف الموضوعية. ولعل الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي في الدول الأمنية تتضاعف، ذلك أن الاستراتيجيات السليمة تضاعف كفاءة استعمال الإمكانيات المادية، والبشرية بقصد دعم الوحدات المنفذة، فضلاً عن دعم القوة المعنوية.

يتطلب التخطيط الاستراتيجي الأمني أن يتعامل مع عناصر المواقف المتباينة. فالتخطيط الاستراتيجي في المجال الأمني يتطلب مجموعة قواعد عمل ملتزمة بالسياسة الأمنية، ويتحدد من خلالها الاتجاه الرئيس للتحرك ضد السلوك المنحرف، أو الوقاية منه، يختلف التخطيط الاستراتيجي الأمني باختلاف واقع، وظروف المجتمعات، ذلك أن لكل مجتمع ثقافته، وسياسته العامة، التي تدور فيها أنماط العلاقات الإدارية المختلفة. فالتخطيط الاستراتيجي الأمني يركز على دراسة، وتحليل الوضع الأمني القائم، وعلى الوصف الدقيق للحاضر، وإمكاناته، وما هي التحولات السلبية المتوقعة في المستقبل في المجال الأمني، والإمكانات المتوقعة الحصول عليها لمواجهة هذه التحولات. لذا فإن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عملية التخطيط الاستراتيجي الأمني. ومما تقدم في أعلاه، ارتأى الباحث تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول: تقييم استراتيجيات الأمن الوطني لبناء السلم في العراق؛

أصبحت ظاهرة الإرهاب هاجساً عراقياً وبامتياز مما ألزم الدولة العراقية على اتباع سياسيات عدة للحفاظ على كيانها ومستقبلها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وفي سبيل تحقيق الأمن في العراق في ظل الفعل الإرهابي المحيط به. وانطلاقاً من ذلك اتجهت الدولة العراقية نحو اتباع سياسيات عدة بهدف حماية المواطنين وصيانة الأمن الوطني وفي مقدمتها السياسية التشريعية لتوفير الغطاء القانوني الذي بموجبه يتم التحرك لمكافحة الإرهاب في ظل ارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة التصدي له عن طريق تجريم فعل الإرهاب وتشديد العقاب للحد منه (البغدادي 2012: 96).
أولاً: تقييم استراتيجية الأمن الوطني لعام 2014 لبناء السلم في العراق: يمر العراق بمرحلة استثنائية تواجه أمنه الوطني في مرحلة ما بعد التغيير 2003، تمتاز بشموليتها بدءاً بالتركة الثقيلة لسياسات السابقة ومروراً بما رافق عملية الانتقال من تعقيدات، وما رافق وجود القوات الأجنبية على الأراضي العراقية من ممارسات وأخطاء، ونشوء تهديد المنظمات الإرهابية وتناميها وتعرّض عملية التنمية، وفي ظل هذه الأوضاع حملت البيئة الدولية والاقليمية تهديدات أكثر من الفرص وأثرت سلباً بشكل أو بآخر في عملية التحول الديمقراطي في العراق. تمثل استراتيجية الامن الوطني الخطة العامة للحكومة للحفاظ على مصالح العراق الحيوية من خلال رسم وتحقيق الاهداف الاستراتيجية لهذه المرحلة، وتحديد اولويات التهديدات والمخاطر على المصالح الحيوية، وبعد دخول (داعش) الى الموصل في 10 حزيران 2014 أدى

ذلك إلى حدوث انهيار كبير في صفوف القوات الأمنية نتج منه سقوط محافظة صلاح الدين والانباء واجزاء من محافظة ديالى، الامر الذي دعى المرجعية الدينية إلى اصدار فتوى بعد ثلاثة أيام من سقوط مدينة الموصل تتضمن الدعوة إلى الجهاد الكفائي في 13 حزيران 2014 لدعم القوات الأمنية العراقية، وقد شرعت الحكومة العراقية في تطبيق استراتيجية لأمنها الوطني في مرحلة حرجية من تاريخ العراق قائمة على فرضية مفادها ان تشخيص الخلل نصف الحل، يقابل ذلك إن اتمام نظام الوطنية وإذكاء روح المواطنة والوثام الوطني من الممكن ان يتحقق من خلال التعبئة الواسعة للشعب العراقي وتوظيف مؤسسات الدولة كلها لهذا الغرض فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني المتعددة، فضلاً عن مؤسسات الاعلام المتنوعة، للعمل على ترسيخ مفهوم جوهرى هو ان الفضاء الأوسع مع الفرقاء والشركاء كلهم مهما اختلفوا في الدين او التوجه أو المذهب أو العرق أو اللغة هو الوطن (البغدادى 2021: 97) توجد ثغرات استراتيجية كبرى تؤثر في بناء السلم وقد أغفلتها الأجهزة الحكومية، وهي الحرب الاعلامية وهو ما يستعمله (داعش) من خلال وسائل أعلام متعددة، (العامري 2017: 252). كذلك عدم احتواء النخب السياسية والنخب العلمية والعقول العراقية ورؤوس الأموال في الخارج لقيادتهم وتوجيههم في ترصين سيادة العراق وبناء سلمه (العزاوي 2008: 13)، وضعف العقيدة العسكرية/الأمنية لقد أصبح البناء الأمني مربوطاً بكليته على الأداء والعقيدة الأمنية كمضمون لم تكن مستقلة بذاتها لأول وهلة، بمعنى أنها لم تعد مصدراً شاملاً للأداء الاستراتيجي على الرغم من حيوية مكانتها فيه، فهي جزء من الفلسفة السياسية للدولة (العمار 2011: 4).

إن استعمال الادوات الطائفية والعنصرية وما نتج منها من انقسامات واصطفافات طائفية وعنصرية يعرقل بناء السلم، وما هو اخطر من ذلك يعمل على تغييب وتمزيق الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة، واصبح عامل تفتيت للدولة والمجتمع، واستعمال ذريعة «لمحاصصة حزبية ضيقة في الاستحواذ على الوظائف بالدولة مما اعاق ويعيق بناء المؤسسات واصبحت دوائر الدولة موزعة على اساس محاصصة حزبية، وتراجعت معايير الكفاءة والإخلاص وضعف المراقبة والمحاسبة وعدم الاستفادة من اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي ابرمت بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وهي بمثابة خارطة طريق لعلاقة استراتيجية بين الدولتين على الرغم من المأخذ الكبير عليها كونها تصب في مصلحة الولايات المتحدة اكثر من العراق، ولكن يمكن عقد اتفاقيات ملحقه سيتم من خلالها مفاوضة الجانب الأمريكي حول توازن المصالح بين الجانبين (حسن 2007: 31).

ثانياً: تقييم استراتيجية مكافحة الإرهاب 2021-2025 لبناء السلم في العراق: يبين بحثنا وجود علاقة ما بين استراتيجية مكافحة الارهاب وبناء السلم، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة للوطن والمواطن، تدعم صمود الشعب العراقي، وتعزز المواطنة العراقية في مواجهة التحديات الارهابية وتشد من عزيمة المواطن العراقي في الاحساس بالأمن والأمان، من خلال تسريع وتطوير وتنظيم قدرات الحكومة الاتحادية في انفاذ القانون (الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب 2021)، وإن استحداث جهاز مكافحة الارهاب عام ٢٠٠٧ له تأثير كبير في الأمن الوطني العراقي وان مهمة هذا الجهاز تركز على القبض او قتل او اثناء وجود الخلايا الارهابية، وكما يقوم بعمليات تحرير الرهائن، ومن تاتي فان الجهود الوطنية لمكافحة الارهاب تفرعت بين التشريعية والأمنية والعسكرية والتي تمثلت بإصدار قانون مكافحة الارهاب لعام ٢٠٠٥ والقوانين اللاحقة لتجفيف منابع الارهاب وتمويله وعمليات غسيل الاموال وانشاء جهاز مكافحة الارهاب العراقي، أذن استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب لا تركز على الأمن العسكري فحسب او المعالجات الأمنية على حساب المعالجات الاخرى بل يركز على تحقيق ايجاد الأمن الذي يقترب من معايير وسمات الأمن الانساني الذي يركز على مصادر التهديد العسكري وغير العسكري، وهذا هو الصحيح لأية استراتيجية ناجحة يمكن ان تعمل على وفق بوصلة تعزيز قوة الدولة، فعلى سبيل المثال ما فائدة الحديث عن معالجات نزع الاسلحة من الشارع واغفال الحقيقة إن الأهم هو المعالجات الفكرية والنفسية لحاملي السلاح (عبد الله 2019: 16)، ولا تركز على الامن الرسمي للدولة والحكومة فحسب وان كان هذا مهما لكنها تركز ايضا على الأمن المجتمعي الذي يعبر عنه بقدرة مجتمع ما، والثبات على سماته

الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقية وهذا هو الصحيح كمسار لتقوية الدولة وتعزيز هيبتها باعتبار أن الأمن الحقيقي هو الأمن المتحقق عن التفاعل ما بين الدولة والمجتمع (عبد الحميد 2018 : 18).

ثالثاً: تقييم استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب: أدرك العراقيون منذ وقت مبكر أن أصول الإرهاب الذي يستهدف استقرارهم ووجودهم يكمن في فكر، منحرف، متطرف، يستغل بيئة وظروفاً دافعة إلى التطرف العنيف، وأن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد، تعتمد فضلاً عن الوسائل الأمنية، وإجراءات إنفاذ القانون. جملة من الوسائل التي تعالج الظروف المؤدية إليه. شخصت استراتيجية الأمن الوطني لسنة ٢٠١٥ ، جملة من المخاطر والتهديدات، المكونة لبيئة مشجعة على التطرف والعنف، التي يواجهها العراق، والتي تتطلب مواجهتها، خطط عمل، قصيرة، ومتوسطة الأمد، وهي الفساد المالي والإداري، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف التعليم، فضلاً عن ضعف التماسك الاجتماعي، كما شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب، على ضرورة اتخاذ إجراءات موحدة لمكافحة التطرف العنيف، (عبد الحميد 2016: 84).

إن السماح بالغلو والتطرف وتغييب الدولة أو ممارسة التخويف وإثارة الرعب ونشره خارج مؤسسات الدولة، يعطي صورة سلبية عن عدم وجود وظائف الدولة أمام الأفراد، ويدفع الأفراد إلى الاحتماء بغير الدولة، ومنها: أن الدولة هي المحتكر الوحيد للعنف، حتى يسهل التظلم أمامها عن أخطاء من يقوم بواجباتها تجاه الأفراد، في: حفظ الأمن والاستقرار ونشر النظام العام، وتعزيز الرفاهية، وحماية الهوية العامة والخاصة، وتعزيز مكانة الدولة دولياً مما يتفق عليه أصحاب الاختصاص (محمد 2020: 15).

وأغفلت استراتيجية مكافحة التطرف ونبت العنف بعض النقاط، ومنها: دور وزارة الداخلية ومن خلال مديرية الشرطة المجتمعية في معالجة ومواجهة التطرف المجتمعي، والتفاعلات عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي واستعمالها، ومشاركة العنصر النسائي كجزء في الاستراتيجية التي قد تكون لدى النساء رؤياً حول الجرائم التي تستهدف التطرف العنيف، والتواصل مع اللاعبين الرئيسيين في المجتمع «رجال الدين المسلمين والمسيحيين وباقي الديانات والشخصيات السياسية المستقلة، وجهاء وشيوخ العشائر» لمواجهة التطرف، وضعف نطاق تنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف بسبب غياب البنى الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للوقاية أو نزع التطرف على الرغم من مصادقة مجلس الأمن الوطني العراقي على استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في هذا الشأن وقد يطرح سؤال، هل إن كلاً أو بعضاً ما جاء في صفحات «استراتيجية الأمن القومي العراقي»، يلزم قانوناً وزارات وهيئات ودوائر الدولة أم لا؟. أعتقد أن الإجابة ستكون بـ (لا)، لسبب بسيط، لأن القانون يحتاج لموافقة تشريعية عليه قبل صدوره، وهذا السبب وحده يكفي لأن تكون هذه الاستراتيجية، عديمة الجدوى على الإطلاق، لأنها لا ترقى إلى مستوى القانون. وإذا أراد السيد مستشار الأمن القومي العراقي ومستشاريه، تطبيق استراتيجيتهم على دوائر الدولة فعليه سلوك أحد طريقتين، أما أن يقرها مجلس النواب حتى تكون ملزمة عند التنفيذ، وهذا لم يحصل. أو تمريرها خارج إطار القانون، وهذا يعني خرق القانون، وبالنسبة تدمير العملية الديمقراطية، وهي لم تزل حديثة الولادة بعد (Bayley Press 2006:3). ويرى الباحث أنه يجب أن تكون أية استراتيجية قانونية وفق الدستور ليلتزم بتنفيذها الجميع.

وتأسيساً على ما تقدم إننا اليوم نحتاج إلى بناء قيم عليا للدولة العراقية تتمثل في ثلاثة أمور: الاستقرار الشامل، الرفاهية، الإنسان العراقي أولاً، ومن ثم سيسهم المركب الثلاثي أوليهم صانع القرار العراقي في بناء استراتيجية الأمن الوطني تعمل على مراعاة هذه القيم والتحول بها إلى استراتيجيات ووسائل وآليات محددة بضوابط استراتيجية ملتزمة بالدستور العراقي الدائم 2005.

المطلب الثاني: متطلبات تخطيط استراتيجية الأمن الداخلي لبناء السلم في العراق:

يتطلب تنفيذ الخطة الاستراتيجية ضرورة زيادة الخبرات، ويقتضي الأمر بداية الوقوف على الأهداف المطلوب تحقيقها وتحديد الأنماط الوظيفية القادرة على إدراك تلك الأهداف ويلزم التنبيه هنا ألا تقتصر الاستراتيجية على مجرد استهداف الوظيفة وتنميتها بل يتعين ضرورة أن نوضح من خلال منظوريؤخذ في الحسبان الوقوف على منجزات العصر من نتائج تقدمه حتى لا تحدث فجوة بين مستوى الأداء الوظيفي وبين ظروف البيئة المتغيرة بشكل يؤدي إلى حدوث سلبات تحول دون تحقيق الوظيفة لغايتها، وينبغي على الجميع لاسيما المثقفين من كتاب وناشطين ومختصين ومن أصحاب الخبرة السياسية والاقتصادية والأمنية وبقية النشاطات بأن يعملوا على وضع الأهداف الوطنية الكبرى والمطالب الآتية والمستقبلية كذلك برامج تنفيذه من خلال وضع خارطة طريق ملزمة للجميع، والتخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني كما تراه كلية الدفاع الوطني هو «معيّار سلامة توجهات الدولة ودقة سياساتها وتنفيذ استراتيجيتها في توظيف مواردها الوطنية الشاملة». تأسيساً على ما تقدم سيتم تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب تضمن المطلب الأول متطلبات الصياغة وتحديد الأهداف الوطنية، ويتناول المطلب الثاني المتطلبات السياسية والاقتصادية، وجاء المطلب الثالث بالمتطلبات الاجتماعية والثقافية والأمنية (عبد 2008: 81).

أولاً: متطلبات الصياغة وتحديد الأهداف الوطنية:

1. متطلبات الصياغة: الغرض من خطوة صياغة الاستراتيجية هو إيجاد مجموعة من السياسات التي تربط الدولة ببيئتها الخارجية، وتتم صياغة الاستراتيجية استجابة لقضايا استراتيجية تواجهها الدولة، ومن ثم فإن الهدف من صياغة الاستراتيجية هو تقديم ما توصل إليه فريق التخطيط الاستراتيجي القومي من قرارات إلى صانع القرار لاعتمادها من أجل تنفيذ الاستراتيجية على أرض الواقع، وفي هذه الخطوة هناك نوعان من الصياغة المطلوبة لوضع الاستراتيجية، النوع الأول هو الصياغة العملية للاستراتيجية، والنوع الآخر هو الصياغة الفنية أو الشكلية (عبد الله 2008: 82).

2. تحديد الأهداف الوطنية: لا بد لأية استراتيجية بعد تعيين مصالحتها أن تحدد الأهداف المطلوب تحقيقها، منها: النظام الديمقراطي التمثيلي وهو خيار الشعب العراقي إذ لابد من تأسيسه وتطبيقه على أسس سليمة بدل التخريب الذي لحق به نتيجة المحاصصة والتوافقات وتأسيس أحزاب مسلحة، والعمل الدؤوب لبناء السلم الاجتماعي العراقي المنشود بعد حقبة الدكتاتورية الفاشية والاسلام السياسي الرجعي التحاصصي المقيتتين اللتان دامتا لأكثر من نصف قرن وبناء نظام وطني ديمقراطي حقيقي ونبذ جميع أشكال الاستئثار بالحكم والسلطة جميعها تحت أي مسمى أو عنوان، وتأسيس دولة المواطنة والمؤسسات ونبذ دولة المكونات وبناء أسس العدالة الاجتماعية الرصينة تشريعاً وتطبيقاً، وتشريع القوانين التي تنظم عمل الأحزاب وتطبيق فقرات الدستور بحيث يضمن بناء دولة المؤسسات.

ثانياً : المتطلبات السياسية والاقتصادية:

1. السياسية: يعد من الصعوبة بمكان، تحليل السلوك السياسي لأية دولة بمعزل عن مكونات بنائه الفكرية، فالفعل السياسي لا يصنع من فراغ فكري، ذلك أن هذا الفعل وبغض النظر عما إذا كان داخلياً أو خارجياً، لا ترتسم معالمه الا وفق معطيات فكرية وإيديولوجية، بمعنى أن السلوك السياسي للدولة ما هو في الحقيقة الانعكاس لمضمون بنائها الفكري، إذ تسعى إلى ترجمته على أرض الواقع في إطار تعاملها مع الآخرين. ولكي تكون الأحزاب السياسية العراقية فاعلة ومؤثرة في تلبية متطلبات هذه البيئة، تحتاج إلى تركيز جهد القائمين عليها على بعض الأهداف ومنها (العداوي 2020: 295): إعادة الاعتبار للأحزاب أمام الرأي العام، بعد أن يكون عملها صحيح ويخدم المواطن، وبناء دولة قوة لا دولة مدى، واعتماد البعد الأخلاقي للسياسة.

2. الاقتصادية: يرتبط الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بروافد البنى الارتكازية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات والخطط التي تضعها الدولة بشكل مدروس ومنصف ومتكامل لدعم الأوضاع المعيشية والصحية والاقتصادية وفي مجالات متعددة بما في ذلك رأس المال البشري والبنية التحتية والقدرة التنافسية والاستدامة البيئية، والإدماج الاجتماعي والسلامة الصحية ومحو الأمية وغيرها من المبادرات لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى وقت لتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات، كما تستوجب التنمية شروطاً لنجاحها تتوزع على الجوانب المختلفة مع التركيز على الجانب الاقتصادي كونه المحور الأساسي في مجال التنمية. العراق يمتلك ما يؤهله للتنمية الاقتصادية من موارد طبيعية ومعدنية، وموقع جغرافي متميز وإن خبرات أبنائه تمنحه مميزات للتنمية الاقتصادية (علي 2012). ويرى الباحث عدم توافر الإرادة المستقلة التي تنجز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

ثالثاً: المتطلبات الاجتماعية والثقافية والأمنية:

1. الاجتماعية والثقافية: تضم مجموعة من العوامل التي تكون الأمن الاجتماعي للدولة وتعكس درجة الوعي الاجتماعي للمواطن العراقي، بوصفه كائناً سياسياً، ومدى ممارسته لحقوقه السياسية والاجتماعية وشكل المؤسسات السياسية القائمة التي تعكس مدى تطور المجتمع، ومدى علاقة هذه التنظيمات في ممارسة الحقوق السياسية وشكل الهرم الاجتماعي للدولة والشعور بالسلام الاجتماعي وحقوق المواطن في التعليم والصحة ومدى تطور القوانين التي تحمي المواطن وحقه في التقاضي والفصل بين السلطات (الحري 2004: 53)، كما تؤدي الثقافة دوراً مهماً في استراتيجية الأمن الداخلي العراقي من حيث تاريخ الأمة الثقافي وقيمها الحضارية ومدى إسهامها الحضاري والإنساني في مجال الثقافة العالمية أو محيطها الإقليمي، فهذه العوامل باتت تشكل الروح الوطنية للأمة، ويقوم التعليم والمؤسسات العلمية والثقافية مقام الحجر الأساس للقاعدة الثقافية للدولة وعدد الجامعات والمدارس والمتعلمين وقدرة التعليم على تحقيق التنمية الروحية والثقافية، وإسهام العلم والثقافة والتكنولوجيا في تقوية الأمن الوطني، وهذه العوامل تؤدي دوراً في تقوية المناعة الفكرية والثقافية للدولة وتميز شخصيتها مما ينعكس في بناء السلم للدولة (هندي 2006: 112).

2. الامنية: أن التغيرات الأمنية التي شهدتها العالم في ضوء ظاهرة العولمة تتطلب ضرورة حتمية لمواجهة التحديات التي أفرزتها تلك الظاهرة، لذلك فإن التخطيط الأمني يتطلب تأهيلاً علمياً دقيقاً وخبرة علمية. ان المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي هي: مهارات تنظيمية وأنظمة «معلومات، رقابية وحوافز» وهيكل تنظيمي وأساليب تنبؤ (هلال 2008: 63).

رابعاً: آليات بناء السلم في ضوء استراتيجية الأمن الداخلي في العراق:

تُعد قضية بناء السلم من أهم المُعضلات التي تواجه الدول المتأزمة بالصراعات، لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب. ذلك أنَّ السلام كمعنى يستهدف أمن ورخاء وسكينة المجتمعات، وهوليس خياراً يسيراً كما إشعال الحرب، لأنه يتطلب إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة، والبنية الاجتماعية المنتجة للعنف، بما يدفعهم إلى التعايش والتفاعل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح. فالسلم لم يعد يعني غياب الحرب والعنف فقط، بل يعني توفير بُنيات تحتية وآليات فعالة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي والسياسي لضمان استمرار السلم، فالسلم يتطلب العمل من أجل العدالة، فلا سلام بلا عدالة ولا عدالة بلا تضامن. تعد آليات بناء السلم في العراق من السبل أو الوسائل أو الطرائق الممكنة لإنجاح وترسيخ عملية بناء السلم في العراق بعد عام 2014.

1. مدخل الى بناء السلم: تناول هذا المطلب المصالح والمطالب الوطنية، ومنها التداول السلمي للسلطة والقضاء

على الفساد الإداري والمالي والسيطرة على ظاهرة السلاح المنفلت وغيره (سعيد 2019: 76).

2. آليات بناء السلم: ان تتبنى الدولة استراتيجية للأمن الداخلي تكون ذات مراحل قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لبناء السلم في العراق من خلال آليات وطرائق ووسائل توظف لهذا الغرض، ومن أهم هذه الآليات هي:

أ- السياسية: تعد الآليات السياسية أحد أهم عناصر بناء السلم إن لم تكن هي الأهم، لاسيما وأنها ترتبط بمواضيع ومساائل عدة تتمثل في التداول السلمي للسلطة من خلال الركائز وأهمها: بناء دولة المؤسسات، والمعايير الموضوعية في اختيار المسؤولين في الدولة» والفصل بين السياسة والإدارة». وإنهاء العمل بمبدأ المحاصصة السياسية، ومعالجة الأخطاء الدستورية (سعيد 2019: 76).

ب- الآليات الاقتصادية لبناء السلم: ان الدولة ذات القدرات الاقتصادية تكون لها كلمة مسموعة ودور مؤثر في محيط العلاقات الإقليمية والدولية، ويؤثر مدى استقرار الدولة داخليا، وتعد الآليات الاقتصادية إحدى أهم آليات بناء السلم في العراق، وتكون عديدة ومتنوعة متمثلة في: تنوع مصادر الدخل القومي، والقضاء على الفساد المالي والإداري، وتفعيل القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال، وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة (فوده، وآخرون 2010: 10).

ج- الآليات الأمنية والعسكرية: الدولة كيانا ذا بعدين داخلي وخارجي وهذا يتطلب من الدولة امتلاكها قدرات والتصدي للتهديدات الخارجية والداخلية لتحقيق أمنها، تُعد الآليات الأمنية إحدى الآليات المهمة في بناء السلم في العراق (الجنابي 2019: 198).

وأخيراً توصل البحث ومن خلال ما تم التعامل به من قضايا ومتغيرات الى انه امام عملية معقدة لا يمكن البت في المستقبل الذي يطراً على العملية السياسية، والسبب هو غياب المدركات الحقيقية التي تتعامل على أساسها الدولة مع الأطراف الداخلية والخارجية، وهذا يعني ان هناك تبدل في المواقف والرؤى وهذا يؤثر في طبيعة أهداف الاستراتيجية الأمنية لبناء السلم للدولة، وجعل البيئة الاستراتيجية العراقية معقدة مما اثر في الجوانب الأمنية والاقتصادية وغيرها، وأدى هذا التأثير الى عدم قدرة العراق على ترصين استراتيجية أمنية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، الا ان النتيجة التي تتعامل مع التقدم والقدرة على اصلاح العملية السياسية وتعد الأكثر ترجيحاً نتيجة للتطور السياسي والدبلوماسي والاقتصادي الذي تشهده الدولة في معالجة الازمات والمشاكل، التي تمكن العراق من المحافظة على استقراره السياسي وتجاوز حالة عدم الاستقرار الداخلي من خلال تحقيق التنمية في الجوانب كلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

الاستنتاجات

1. تعتمد الدول المتقدمة في تحقيق أهدافها القومية على ما يسمى برعاية عملية اتخاذ القرار، ممثلة بالتفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي والسياسة الخارجية والأمن القومي/الوطني، فالتفكير الاستراتيجي هو القاعدة الفكرية التي تنطلق منها الخطط الاستراتيجية كلها لتبحث عن تحقيق أهداف في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي.
2. عدم وضوح رؤيا لبناء استراتيجية شاملة، فإما أن تسود «الانتقائية» ويتم إقصاء الطرف الآخر الذي يمكن أن يكون له الدور الفعال في بناء الرؤية الاستراتيجية، أو أن يسود التشتت والتوجه نحو اختيار رؤية استراتيجية بغض النظر عن مدى اخفاقها أو نجاحها، وبغض النظر عن مداها الزمني والمكاني الذي ربما لا يتلاءم مع الوضع الآني.
3. شكلت تدخلات بعض الدول الإقليمية والعربية كإزاء الحكومات العراقية، في اتخاذ سياسات ناجعة لإعادة تأهيل المجتمع بعد النزاع، وعانى العراق من التدخل الدولي والإقليمي في شؤونه الداخلية، والتي استهدفت مؤسساته والمواطنين الأبرياء بشكل عام.
4. ان بقاء المصدر الأساس للميزانية العامة للدولة العراقية هو النفط، أي إبقاء العراق كدولة ريعية، شكل سبباً

وعاملاً مساعداً في تصاعد وتيرة العنف السياسي، إذا لم تتم معالجته. وسببه الإهمال الواضح للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية في العراق.

5. الضعف الواضح في تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتبين ذلك جلياً في التمايز الطبقي والتوزيع غير العادل للثروة، مما يسمح بتركز الأموال بأيدي قلة متخمة في حين هناك أسر معدومة لا تستطيع سد احتياجاتها الطبيعية الأساسية.

التوصيات

1. وضع رؤية استراتيجية للدولة على درجة عالية من الوضوح والواقعية، بما يتناسب مع قدرات الدولة وظروفها العامة، وهذه الرؤية تتطلب إرادة سياسية خالصة وتوافقاً سياسياً تاماً على القضايا الاستراتيجية للدولة.

2. تحديد الأهداف والمصالح الأمنية العليا للدولة العراقية بشكل واضح في إطار استراتيجية وطنية عليا، وإبلاء التخطيط الإستراتيجي الأمني أهمية قصوى، للوقوف على نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة لتوظيفها في خدمة المصالح العليا للدولة العراقية.

3. العمل على تبني سياسة خارجية فاعلة وإيجابية مع الدول الإقليمية والدولية، والانخراط في الفعاليات والحراك الإيجابي والإقليمي والابتعاد عن المشاهد والسيناريوهات الناجمة من سياسات العدا والكراهية والتمرس.

4. إيجاد الخطط الاقتصادية الناجحة التي من شأنها إعادة تأهيل البنية التحتية الكلية في مختلف القطاعات لتوفير الخدمات، وتسخر الموارد الاقتصادية للبلد تسخيراً ملائماً يتواءم مع المتطلبات والحاجات الضرورية لخلق مستوى معاشي مترفع لاسيما التوزيع العادل لتلك الثروات.

5. ينبغي على الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية لرفع الظلم والقهر الذي عانى ويعاني منه العراقيون، ولا يتم ذلك إلا بإشاعة الاستقرار السياسي واتفق الكتل السياسية جميعها على برنامج وطني يخدم الجميع.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولاً: الدساتير والقوانين.

1. الدستور العراقي لعام 2005.

ثانياً: الوثائق

1. الاستراتيجية العراقية لعام 2014.

2. الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب 2021-2025، جهاز مكافحة الإرهاب، 2021.

3. الاستراتيجية العراقية لمكافحة التطرف العنيف المودي الى الارهاب.

ثالثاً: المعاجم والقواميس

1. الفارابي، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، (1987)، الصحاح، ج 5، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، لبنان- بيروت.

2. جمال الدين بن منظور، لسان العرب، (قم: الادب العربي، 1405هـ)، ج 13.

رابعاً: الكتب العربية والمترجمة

1. هلال، احمد عبد الغني حسن، (2008)، التفكير والتخطيط الاستراتيجي كيف تربط بين الحاضر والمستقبل، دار الكتب، مصر.

2. وطفه، اسعد علي، (2002)، التربية ازاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، دراسات استراتيجية (69)، الطبعة الثانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.

3. اسراء شريف وعمر كامل حسن، (2020)، اتجاهات السياسة الخارجية الداخلية في ضوء التنافس الاقليمي والدولي بعد عام 2003، العراق والسلام بالشرق الأوسط، مجموعة باحثين، الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق.

4. جون برايسون، (2003)، التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة - وغير الربحية، (دليل عمل لدعم الانجاز المؤسسي واستدامته)، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.

5. هاري ار. ياغر، (2011)، الاستراتيجية ومحتفوا الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.

6. طرطوش، هائل عبد المولى، (2012)، الأمن الوطني وعناصر قوى الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دارالحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
7. كلاوزفيتز، (1997)، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الأمامي، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان.
8. ليدل هارت، ترجمة: هيثم الأيوبي، (1967)، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، دار الطليعة، لبنان.
9. دافيدون، لندا، ل، ترجمة: سعيد الطواب ومحمد عمر، (1980)، مدخل علم النفس، دارمالك جوهيل للنشر، الولايات المتحدة الأمريكية.
10. محمد عزيز، وبسمة خليل، (2020)، استراتيجيات بناء السلام ما بعد النزاعات- العراق والسلام في الشرق الأوسط مجموعة باحثين، مكتب الهاشي للكتاب الجامعي، العراق.
11. فوده، محمد رضا وآخرون، (2009)، الاستراتيجية والأمن القومي في: المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، الجزء الأول، المكتبة العربية للمعارف، مصر.
12. الجنائي، محمد محي، (2020)، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014، دجلة ناشرون وموزعون، الأردن.
13. زيدان، مسعد عبد الرحمن، (2008)، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر.
14. سليم قسوم، (2019)، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات.
15. آل سمير، فيصل بن معيض، (2007)، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، مركز الدراسات والبحوث، جامعة ثابت العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
16. الكبيسي، عامر خضير، (2010)، مدخل لدراسة الاستراتيجية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
17. فهي، عبد القادر محمد، (2009)، المدخل في دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
18. عواد، عامر هاشم، (2008)، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق، الاستمرارية والتغير، مركز العراق للدراسات، العراق.
19. عبد الناصر، عباس عبد الهادي، (2008)، الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني، جامعة نايف العربية للعلوم الإسلامية، السعودية.
20. المشاط، عبد المنعم، (1993)، الأمم المتحدة ومفهوم الأمن، الأطار النظري للأمن القومي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.
21. زهرة، عطا محمد صالح، (1991)، في الأمن القومي العربي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.
22. العقابي، علي عودة، (2005)، العلاقات الدولية دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.
23. عبد الناصر، عباس عبد الهادي، 2008، الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني، جامعة نايف العربية للعلوم الإسلامية، السعودية.
24. صلاح نيوف، (2008)، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، كلية العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
25. سعيد، قاسم علوان، (2019)، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن.
26. محمد، خالد هاشم، (2020)، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق، خلال الفترة 2016-2008م، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
27. دبيل، تيري ل، (2009)، استراتيجيات الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، دار الكتاب العربي، لبنان.
28. خليل حسين وحسين عبيد، (2013)، استراتيجيات التفكير والتخطيط الاستراتيجي- استراتيجيات الأمن القومي- الحروب واستراتيجيات الاقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
29. العرداوي، خالد عليوي، (2020)، العراق الفيدرالي - صراع المال والسلطة والديمقراطية، دار الكتب، العراق.

خامساً: الرسائل والأطاريح

- الرسائل:

1. جميلة ناصر عبد الله، (٢٠٠٨)، التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الأمنية كمدخل لتعزيز سياسات الأمن الديمغرافي في دولة الإمارات العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، مصر.

- الأطاريح:

1. شاكر رزيق محمد، (2020)، تطور آليات تحقيق المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة الدبلوماسية العامة أنموذج، اطروحة دكتوراه، (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
- سادساً: الدوريات
1. ابن مرزوق عنتره والكرم محمد، (2018)، البعد الإلكتروني للسياسة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسينة، العدد (38)، الجزائر.
2. الطيب البكوش، (2003)، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المجلد (1)، العدد (10)، تونس.
3. علي، أمين محمد، (2012)، العراق ودول الجوار- سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد (52)، العراق.

4. أمل هندي، (2006)، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني، العراق نموذجاً، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، عدد(32)، العراق.
 5. الحريري، جاسم يونس، (2004)، الوحدة الوطنية، في ملف العراق إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (305)، لبنان.
 6. السعيد، حجازي محمد، (2020)، الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد (2)، العدد (7)، ألمانيا.
 7. العامري، حيدر زابر، (2017)، الأزمة الأمنية في العراق الأسباب الواقعية والمعالجات الاستراتيجية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد (31)، العراق.
 8. عبد الحميد، حسين سعد، (2018) الفساد السياسي في العراق بعد عام 2003م، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، العدد (2)، الجزائر.
 9. عبد الحميد، حسن سعد، (2016)، دور الأجهزة الأمنية العراقية في مكافحة الإرهاب بعد 2003م: وزارة الدفاع العراقية نموذجاً، مجلة اغتراب، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (1)، العراق.
 10. العمار، منعم صاحي، (2011)، العقيدة العسكرية الجديدة، الدواعي والمنطلقات والمضامين، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الهيرين، العدد (23-24)، العراق.
 11. البغدادي، عبد السلام إبراهيم، (2012)، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوفاء والتآزر الوطني، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بين الحكمة العراقي، العدد (30)، العراق.
 12. عبد الله، عبد الجبار احمد، وعلي، احمد محمد، (2019)، البيئة السياسية والأمن الوطني العراقي، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد (47-48)، العراق.
 13. الحربي، سليمان عبدالله، (2008)، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، السعودية.
 14. جبار، فاطمة عطا، (2020)، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام مجلة العلوم السياسية، العدد (59)، العراق.
 15. حسن، ظافر طاهر، (2007)، العراق والاحتلال الأمريكي: دراسة في الاقتصاد العراقي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة الدراسات الدولية، العدد (36)، العراق.
- سابعاً: البحوث والدراسات
1. غيث، مي عبد الرحمن محمد، (2019)، دور الامم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الاهلية: دراسة لحالة السلام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا.
 2. العزاوي، مهنا، (2008)، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي، الجزء الأول دراسة تحليلية، مركز صقر للدراسات العسكرية والمدنية والاستراتيجية، العراق.
 3. حمدوش، رياض، (2008)، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن اعمال الملتقى الدولي الاول حول الجزائر والأمن المتوسط، واقع و افاق جامعة قسنطينة، الجزائر.
- ثامناً: المحاضرات
1. البديوي، عادل عبد الحمزة نجيل، (2021)، محاضرة الاستراتيجية، كلية الدفاع الوطني (24)، العراق.
- تاسعاً: الندوات والمؤتمرات
1. العوران، أمجد فراس، (2001)، الأمن والتنمية في الوطن العربي، تنمية مستدامة أو تنمية أمن، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- عاشراً: المصادر الأجنبية

- 1-Joshy , Manoj et ABHUIT . Lyer – Mitra National security : the need for doctrine Special report . February 2014, Date de consulation : 19 – 04 – 2015. Sur le site : www.orfonline.org
- 2-Thomas J. Biersteker, Prospects for the UN peace building commission, The united nations peace building commission : origins and initial practice, disarmament forum 2/2007, P.39
- 3-Mellbourn, Anders (ed): 2004, Developing a culture of Conflict Prevention, Hedemora, Gidlunds forlag, 2004, Anna, Linda Programme on Conflice Prevention, P.46
- 4-Joseph frankal, The making of foreign policy, oxford university press, new york, 1963. P4
- 5-Grant Dawson, «Peace keeping, peace building, and peace making: Concepts, Complications and Canads Role» IN Brief, parliamentary Research Branch, 17 March 2004, P:3
- 6-D. H. Bayley, Changing the Guard: Developing Democratic Police Abroad) New York: Oxford University Press 2006

دراسات لغوية وأدبية

